



2.5 تريليون دولار خسائر العرب في الأزمة

الإثنين، 22 يونيو 2009

القاهرة - «الحياة»

قدر الأمين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية أحمد جويلي الخسائر التي منيت بها الدول العربية خلال الأزمة الاقتصادية بنحو 2.5 تريليون دولار. ودعا إلى ضرورة قيام كتكتل اقتصادي عربي فعال مبني على أسس اقتصادية سليمة، تعود آثاره النافعة على جميع الدول العربية وبقي الأمة العربية شرور الأزمات والتقلبات الاقتصادية الدولية.

وأكد جويلي، في محاضرة ألقاها في المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية في مصر تحت عنوان «الأزمة الاقتصادية العالمية وسبل مواجهة تأثيراتها على العالم العربي»، ضرورة العمل على تفعيل التكامل الاقتصادي العربي، من خلال وضع خريطة طريق زمنية واضحة لاستكمال منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وإنشاء الاتحاد الجمركي العربي وصولاً إلى السوق العربية المشتركة ثم الوحدة الاقتصادية العربية.

وطالب جويلي باتخاذ إجراءات محددة لامتصاص تأثيرات أزمة المال على الاقتصاد العربي، من بينها إنشاء مؤسسة تمويل عربية لتمويل مشاريع القطاع الخاص، وإنشاء صندوق طوارئ عربي لتثبيت الدعائم المالية لأي دولة عربية يتعرض نظامها المالي للخطر واتخاذ إجراءات لمساعدة الاقتصاد من الانزلاق لانكماش اقتصادي مضاعفة حجم الطلب على السلع العربية التي ينخفض الطلب الخارجي عليها. وأشار إلى أن حجم خسائر الاقتصاد العربي نتيجة الأزمة يقدر بنحو 2.5 تريليون دولار، كما أن معدل النمو في الاقتصاد سينخفض من 5 إلى 3 في المئة، متوقفاً تزايد العجز في موازنات الدول العربية خصوصاً غير البترولية بسبب انخفاض سعر النفط.

وأكد الدكتور أحمد جويلي أن الدول العربية تحتاج إلى العمل مشتركة للحد من أضرار الأزمة العالمية وتبني سياسات مهمة لمواجهة آثار الأزمة الاقتصادية على دولها.

ودعا إلى ضرورة العمل على زيادة حوافز الاستثمار حتى تتمكن الدول من جذب الاستثمارات، وتشجيع الاستثمارات البيئية وزيادة التشغيل وخلق طلب محلي ما يؤدي بدوره إلى خفض وطأة الركود العالمي وتسريع تعافي الاقتصاد، فضلاً عن الاستثمار في مشاريع البنية التحتية بين الدول العربية، بحيث تعتبر أفضل أنواع المشاريع لكونها مشاريع دائمة، كما أنها ستزيد من التجارة البيئية العربية.

وطالب جويلي بضرورة تشجيع التجارة البيئية العربية وتحسينها لمواجهة انخفاض الطلب الخارجي، وزيادة ضمانات الصادرات ومنح المصدرين خطوط ائتمان للحصول على مزيد من التمويل المصرفي، والتركيز على تنمية السياحة البيئية العربية التي طالما اعتبرتها المنظمة العربية للسياحة «صمام أمان للأزمات في الشرق الأوسط».

وطالب جويلي بإعادة النظر في السياسات المتبعة في كل من صندوق النقد والبنك الدوليين والتي انشغلت بالمراقبة الصارمة للإصلاحات الاقتصادية المطلوب أن تقوم بها الدول النامية وفرطت في الوقت ذاته في مراقبة الممارسات المالية التي تقوم بها الدول المتقدمة والتي أدت في شكل مباشر إلى حدوث هذه الأزمة.

واستعرض الخسائر العربية الناجمة عن الأزمة ومنها انخفاض الصادرات خاصة مع الولايات المتحدة الأميركية وأوروبا والتي تتجه معظم الصادرات العربية إليهما، وقال إنه على سبيل المثال بلغت قيمة الصادرات العربية عام 2007 نحو 3.781 تريليون دولار، 18.4 في المئة منها إلى أوروبا و 9.8 في المئة للولايات المتحدة الأميركية.

وتوقع أن يؤدي انخفاض الطلب العالمي على المنتجات العربية إلى التأثير على الصناعات القائمة على التصدير فينكمش حجم أعمالها ما قد يؤدي إلى تسريح للعمالة وزيادة معدلات البطالة. وأشار إلى أن البورصات العربية شهدت انهيارات شديدة وتسببت في إلحاق خسائر كبيرة بين المستثمرين.

وتوقع أن ينخفض أيضاً حجم المعونات والمنح المقدمة من الدول المتقدمة، ويتأثر قطاع السياحة التي تستقطب أعداداً كبيرة من العمالة، والقطاعات المرتبطة بها مثل الطيران والفنادق والنقل الداخلي والأغذية وغيرها.

ولفت إلى أن الأزمة ستؤدي إلى إبطاء معدل إنجاز المشاريع الكبرى في الدول العربية.

للأعلى

Source URL (retrieved on 06/25/2009 - 21:51): <http://international.daralhayat.com/internationalarticle/30364>
copyright © daralhayat.com